



اسم المقال: موقف الترويكاف الأوروية من البرنامج النووي الإيراني

اسم الكاتب: أ.م.د. عامر كامل احمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6981>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 23:18 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



موقف الترويك الأوروية من البرنامج النووي الايروني

الاستاذ المساعد الدكتور

عامر كامل احمد(*)

موقف الترويك الأوروية من البرنامج النووي الأيروني

ارتبطت أوروبا بمصالح اقتصادية مع إيران ورغم العقوبات الأمريكية التي فرضت على إيران منذ منتصف الثمانينيات إلا أن أوروبا حاولت التأي بنفسها من تطبيق تلك العقوبات إلا أن انكشاف البرنامج النووي الأيروني للاستخدامات العسكرية دفع الأوروبيون بتشكيل وفدٍ من ثلاث دول بريطانيا وألمانيا وفرنسا لإقناع إيران بتجميد برنامجها مقابل حزمة من الحوافز الاقتصادية إلا أن المفاوضات التي استمرت حتى منتصف عام ٢٠٠٦ لم تحقق نتائج إيجابية بل زاد من إصرار إيران على استكمال البرنامج لذلك تم إحالة الملف إلى مجلس الأمن ليصدر أربعة قرارات للضغط عليها والاستجابة للمجتمع الدولي.

من جانبها فإن الحكومة الإيرانية ترى بأن البرنامج النووي للأغراض السلمية وأن من حقها تطويره ولن تتراجع قيد أنملة.

لاشك أن الأزمة مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها الخيار العسكري رغم محاولات الترويك الأوروية بالتركيز على الحوار والمفاوضات واستبعاد التصعيد لتداعياتها الخطيرة على المنطقة.

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

مقدمة:

رغم تاخر بدء التحرك الاوروبي صوب البرنامج النووي الايراني فقد تم فتح الملف داخل الوكالة الدولية للطاقة بعيد احتلال العراق بعد ان وجهت انتقادات شديدة لايران وانحالت الاتهامات عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية اذ لم تقدم ايران تقارير لطمأنة المجتمع الدولي لذلك شكل الاتحاد الاوروبي وفد أمن الترويكالاوروبية تصدى لمهمة مفاوضة ايران تألف من فرنسا والمانيا وبريطانيا قام بزيارات متكررة الى ايران حذرهما من عواقب عدم توقيعها البروتوكول الاضافي هذه التطورات دفعت الحكومة الايرانية في نهاية عام ٢٠٠٣ الى التوقيع على البروتوكول الاضافي الملحق بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية بموجبه سمحت ايران باجراء عمليات تفتيش مفاجئة للمواقع والمنشآت النووية الايرانية مقابل امدادها بالتكنولوجيا واليورانيوم المخصب والعمل على رفع الملف الايراني من جدول اعمال الوكالة. وعدت الوكالة التوقيع خطوة بالاتجاه الصحيح وفرصة لبناء الثقة بين ايران والمجتمع الدولي كماعد المدير العام للوكالة محمد البرادعي بان عمليات التفتيش التي سيباشرها المفتشون ستكون حاسمة لتقويم مستوى التعاون والشفافية لدى السلطات الايرانية وفي تحديد طبيعة البرنامج النووي الايراني ومداه .

من جانبها حاولت ايران ان تظهر للوكالة بانها مستعدة للتعاون وان انشطتها النووية للاغراض السلمية وهذا الامر اكده البرادعي بتأكيد تعاونها مع الوكالة الا انه اشار بانها لاتزال تخرق التزاماتها وتخفي المعلومات ولا تقدم التقارير كما يجب وتشتري اجهزة الطرد المركزي . من جانبه فان البرلمان الايراني رفض التصديق على البروتوكول بسبب معارضة التيار المحافظ الذي عد عمليات التفتيش المباغته للمنشآت الايرانية بمثابة الخطوة الاولى في اتجاه الاطاحة بالنظام الاسلامي في ايران.

حرص الاوروبيون حتى عام ٢٠٠٤ على عدم المشاركة في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على ايران بل سعوا من خلال وفد الترويكالا بزيارات متكررة الى ايران بغية التفاوض والحوار لاقناعها بتعليق برنامجها ومحاولة تمييز موقفها عن موقف الولايات المتحدة الامريكية المتشدد حيال البرنامج وسعت الترويكالا الى تحقيق توازن بين متطلبات المحافظة على

المصالح الأوروبية في إيران وعدم التفريط بما من جهة والضغط والتهديد بالعقوبات في حال اصرار الحكومة الإيرانية باستمرار البرنامج مهددة باعادة النظر في علاقاتها التجارية والاقتصادية من جهة اخرى .

لقد ساعد الدور الأوروبي التحرك في حينها قيادة الاصلاحيين للسلطة برئاسة محمد خاتمي الذي انفتحت بلاده على أوروبا وجرى اصلاحات عديدة في السياسة الخارجية من بينها مشروع حوار الحضارات الذي اطلقه في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول من عام ١٩٩٧ اذ أكد بان فكرة حوار الثقافات محاولة من اجل التفاهم بغية دحض فكرة صراع الحضارات وقبول بترحاب شديد من جانب الدول الأوروبية وتحول الحوار النقدي الذي بدأته أوروبا مع إيران منذ عام ١٩٩٢ الى حوار بناء^(١) وكانت زيارات خاتمي لبعض الدول الأوروبية وتوقيع عدد من الاتفاقيات المهمة مع الشركات الفرنسية المخالفة للمقاطعة التي اعلنتها الولايات المتحدة فرصة لإيران لطمأنة الغرب وقدمت الحكومة الإيرانية في حينها مبادرات بغية التوصل الى حلحلة الازمة. الا ان الموقف الأوروبي بدا بالتحول والتصعيد بل والتناغم مع الموقف الأمريكي في التشدد من البرنامج بعد وصول المتشددين بقيادة الرئيس محمود احمدي نجاد الى سدة الرئاسة الإيرانية .

وعلى هذا الاساس ونتيجة لاصرار إيران على الاستمرار بالبرنامج وادراك الأوروبيين بان إيران تحاول استخدام المفاوضات معهم كغطاء في كسب الوقت لذلك اوقفوا المفاوضات واتفقوا مع الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية لتحويل الملف الى مجلس الامن الذي استصدر اربع قرارات شملت عقوبات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإيراني كاستيراد المواد النووية الحساسة والاصول المالية للحكومة كما توسعت العقوبات لتشمل قطاع صناعة الاسلحة

^(١) اجناز الحوار النقدي المعتمد من الاتحاد الأوروبي للتعاطي مع إيران منتصف النقدي الأوروبي بدأت بجملة عقوبات فرضها الاتحاد الأوروبي بعد فتوى الخميني باهدار دم الكاتب سليمان رشدي الا ان الاتحاد الأوروبي عاد ورفع العقوبات مكافأة لإيران لموقفها الايجابي من حرب الخليج ومساندتها قرارات مجلس الامن. وللمزيد ينظر: دورية مختارات إيرانية العدد ٥٣ في ٢٠٠٤/١ك .

وتطوير الصواريخ وجرى فرض عقوبات اضافية لتشمل قيود على بعض السلع وتقنيات تصلح للاستخدامات المدنية.

سوف نسلط الضوء على تطور مسارات الموقف الاوروبي الذي بدا منذ عام ٢٠٠٢ واتخذ مسارا تصعيديا حاول ان ينأى بنفسه عن موقف الولايات المتحدة وذلك بسبب المصالح الاقتصادية والتجارية مع ايران .

فرضية الدراسة : بالرغم من جهود الترويكا الاوربية لتسوية ازمة البرنامج النووي الايراني وافتراقه عن الموقف الامريكى الا ان الازمة ظلت مستمرة و مفتوحة على كل الاحتمالات لاصرار الحكومة الايرانية التمسك باستكمال البرنامج الى نهايته ولن تكون هناك تغييرات جذرية في السياسة النووية الايرانية ولن تقدم أي تنازلات في المستقبل وتصر ايران على الطبيعة السلمية للبرنامج.

اهمية الدراسة: تستمد الدراسة اهميتها كونها تسلط الضوء على اهم قضية تشغل القوى الاقليمية والدولية الا وهو البرنامج النووي الايراني وعلى المفاوضات الماراتونية التي جرت بين دول الترويكا الاوربية ممثلة بكل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وبين الحكومة الايرانية والتحول الذي حصل بالموقف الاوروبي باحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن والمخاوف الاوروبية من انعكاسات استمرار ايران بالبرنامج على الامن الاقليمي والدولي .

منهجية الدراسة: اعتمدنا في اعداد هذه الدراسة على المناهج التاريخية والتحليلية والمستقبلية لاجل البحث في تداعيات الازمة على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ولاجل اثبات صحة الفرضية فقد تم تقسيم الدراسة الى اربعة نقاط رئيسة وهي:

اولا: نشأة البرنامج النووي الايراني.

ثانيا: مرتكزات موقف الترويكا الاوروبية من الملف النووي الايراني.

ثالثا: اشكال الاقتراب والافتراق في الرؤيتين الاوروبية والامريكية.

رابعا: سيناريوهات الملف النووي الايراني.

خاتمة

اولاً: نشأة البرنامج النووي الإيراني

بدأت إيران بنشاطها النووي بالتنافس مع البرنامج النووي العراقي بعد عام ١٩٥٨ اذ انشأ العراق في حينها المفاعل النووي اوزاريك للاغراض المدنية وحاولت ايران انشاء محطة نووية بحثية في جامعة طهران وبمساعدة امريكية تحت شعار (الذرة من اجل السلام) ووقعت في تموز من عام ١٩٦٨ معاهدة الحد من الانتشار النووي وعززتها باتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في مايس ١٩٧٥^١.

وشكل التعاون النووي الاوروبي لايران في سبعينيات القرن الماضي دافعا لتطوير برنامجها النووي ففي عام ١٩٧٤ اتجهت ايران نحو فرنسا لمساعدتها على انشاء محطة للطاقة النووية على ان تحصل الاخيرة على ١٠٪ من اسهم المحطة كما طلبت حكومة الشاه مساعدة بشأن المسائل المتعلقة بمعالجة اليورانيوم كما قدمت المانيا الغربية دعمها للبرنامج من خلال الاتفاق على تزويد ايران بمفاعلين للماء الثقيل طاقة كل منهما ١٢٠٠ مكيوات واستكمل الاتفاق بعقد لبناء محطة بوشهر النووية وكانت طموحات الشاه ابعد من ذلك عندما وقعت حكومته في تشرين الثاني ١٩٧٧ على شراء اربعة مفاعلات اضافية تعمل بالماء الخفيف اذ شجع التعاون الالماني -الايрани الحكومة الفرنسية بتقديم خبرتها في المجال النووي لايران من خلال شرائها مفاعلين نوويين والاتفاق على تزويدها بستة مفاعلات اخرى في وقت لاحق وتدريب ٣٥٠ فنياً^٢.

اوقفت الشركات الامريكية والاوربية دعمها للنشاط النووي الايراني بعيد قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ وتزامن ذلك مع صدور فتوى دينية تحرم انتاج الاسلحة النووية^٣. وهذا

^١ كريستر الستوم ، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي لعام ٢٠٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٦ ، ص ١٠١٠ ايضا ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمي والدولي ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي، العدد (١٠)، بغداد-٢٠٠٩ ص ٨٢.

^٢ احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني افاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، سبتمبر، ٢٠٠٥، ص ٢٠٥.

^٣ هاشمي رفسنجاني ، حياتي ، طبعه اولي ، تعريب دلال عباس دار الساقى بيروت ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٢٠ .

ماكده حسن روحاني كبير مفاوضي البرنامج وسكرتير المجلس الاعلى (ان موقفنا الراض لا متلاك اسلحة الدمار الشامل استراتيجي لاننا نؤمن بان هذه الاسلحة لن توفر الأمن لايران بل العكس من ذلك انما ستسبب بمشاكل كبيرة)^١. الا انها عادت في عام ١٩٨٤ لتتوسع في تنفيذ البرنامج من خلال تركيزها على دورة الوقود النووي ليضمن لها تخصيب اليورانيوم وانتاج البلوتونيوم وبررت ايران هذا النشاط الاستفادة من المفاعلات النووية لانتاج الطاقة الكهربائية^٢.

وحاولت الحكومة الايرانية بعد منتصف عقد الثمانينيات استكمال البنى التحتية للبرنامج من خلال الاهتمام بتاهيل العلماء والمهندسين والفنيين بارسالهم الى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا ووصل عدد المتدربين في الخارج ما بين ١٥_١٧ الف في المجال النووي كما ركزت على تشجيع العلماء الايرانيين في الخارج للعودة الى بلدهم فضلا عن انشاء المراكز المتخصصة وتشجيع البحوث لاسيما مركز طهران للبحوث النووية^٣.

بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية بدأت ايران التفكير جديا بضرورة استعادة نشاطها النووي تزامن ذلك مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك المنظومة الاشتراكية مما مكن ايران الحصول على تقنيات متقدمة من ارث الدول الاشتراكية ورواج التجارة السرية للمواد النووية مع سعي ايران الافادة من تلك الخبرات.

مع بداية تسعينيات القرن الماضي اصبحت من اولويات الحكومة الايرانية بعد الحرب البحث عن العقود السابقة الموقعة مع الدول الاوروبية كالمانيا وفرنسا لبناء مفاعلاتها النووية وبرز قوى ابدت عن استعدادها لتطوير قدرات ايران النووية كالصين وكوريا الشمالية والارجنتين وباكستان الا انها التجأت اخيرا الى روسيا بوصفها الدولة القادرة على تلبية احتياجاتها وكانت ايران في هذه المدة في سباق مع العراق الذي تنامت قدراته النووية^٤.

^١ شاهرام تشوين ، طموحات ايران النووية ، طبعه اولي ترجمة بسام شيحا ، الدارالعربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧ ص ١٠٠ .

^٢ ينظر فهد مزبان خزار الخزار وحيدر عبد الواحد ناصر، الازمة النووية الايرانية، التطور -الدوافع -الدلالات الاستراتيجية، مجلة دراسات ايرانية، العددان ٦-٥ ، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، تشرين اول ٢٠٠٦ ص ١٣٦ .

^٣ احمد ابراهيم محمود مصدر سبق ذكره ص ٧٦ .

^٤ المصدر نفسه ص ٥٧ .

تصاعدت وتيرة العمل في البرنامج النووي بعد عام ١٩٩٩ أثناء رئاسة محمد خاتمي وبشكل هادئ رافق ذلك تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاسيما تسهيل زيارتها. الا ان البرنامج انكشف للوكالة وللمجتمع الدولي في عام ٢٠٠٢ من خلال ورود معلومات تشير الى وجود برنامج سري تخفيه ايران عن الوكالة الا ان الحكومة الايرانية حاولت ان تطمئن المجتمع الدولي من خلال التوصل الى تسوية مع الترويكا الاوروبية تضمنت قيودا على انشطتها وهذا ما تحقق في عام ٢٠٠٣ ليستمر حتى عام ٢٠٠٥ بعدها تخلت ايران عن القيود واضحت اشبه بالمتحدي للمجتمع الدولي مما ادى الى ان تنهال عليها القرارات الامة.

ثانيا: مرتكزات موقف الترويكا الاوروبية من الملف النووي الايراني

حكم موقف الترويكا الاوروبية من البرنامج النووي الايراني المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمارات وركزت في البداية على الحوار والمفاوضات بهدف اقناع الحكومة الايرانية بتعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم وبمكنا ان نميز بين مرحلتين المرحلة الاولى بدأت منذ عام ٢٠٠٢ بدأت بمفاوضات بين ايران والوكالة الدولية في مقر الوكالة في فينا وفيها تباينت المواقف الاوروبية عن الموقف الامريكي ففي ايلول من عام ٢٠٠٣ اندرت الترويكا والوكالة الحكومة الايرانية في حال عدم استجابتها للمطالب الدولية سيرعرضها الى عقوبات صارمة فحتى عام ٢٠٠٤ لم تشارك دول الاتحاد في العقوبات الأمريكية على ايران بل ان الولايات المتحدة وافقت على الافكار الاوروبية التي تبنتها الوكالة التي ركزت على تعليق البرنامج وترك الباب مفتوحا لاجراءات بحق ايران في حال اصرارها على الاستمرار بالبرنامج ففي ٢٩/حزيران/٢٠٠٤ ارسلت الحكومة الايرانية رسالة اوضحت فيها انها ستتأنف نشاطها لتخصيب اليورانيوم بوصفه خطوة ضرورية لانتاج الوقود النووي ووضحت في الرسالة بان غاية المفاعلات الاساسية مدنية وانها متمسكة بالتزاماتها بالسماح للمفتشين الدوليين بزيارتها. ولكي تطمئن المجتمع الدولي عرضت التعاون مع الوكالة الدولية والترويكا وابدت استعدادها لقبول وجود دائم طوال ٢٤ ساعة لمفتشي الوكالة كما دعت ايران الاتحاد الاوروبي بالمشاركة في تخصيب اليورانيوم .

وعلى هذا الاساس جرت في تشرين الثاني ٢٠٠٤ مفاوضات ماراثونية في باريس بين الترويكا الاوروبية وايران من خلال سبع جولات من المفاوضات الصعبة جرى الاتفاق على وقف

جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم والاستمرار بالمفاوضات للوصول الى اتفاق نهائي بما في ذلك مساعدة ايران في برنامجها المدني وكان واضحا من جهود الترويكا هو الحيلولة دون تطوير ايران قدراتها النووية وحل الازمة سلميا وان تمارس الوكالة الدولية مهامها الواردة في الاتفاقية وان تكون المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل. وسعت الترويكا في هذه المدة الى محاولة التخفيف من التوتر المتنامي بين ايران والولايات المتحدة الامريكية وركزت على اىصال رسالة الى الحكومة الايرانية مفادها بان المجتمع الدولي يرفض الأنشطة النووية العسكرية وعلى استعداد للتعاون معها في حال كون انشطتها سلمية^١.

اما المرحلة الثانية فبدأت مع بدء التهديد الاوروبي الفعلي بالعقوبات عقب وصول (محمود احمدي نجاد) الى سدة الرئاسة في حزيران من عام ٢٠٠٥ وعقب مشاورات اوروبية امريكية مكثفة رافقتها رحلة للرئيس الامريكي السابق جورج بوش الى اوروبا التي اسفرت عن تكثيف الضغوط على ايران مع عدم ترك باب المفاوضات مفتوحا.

لقد واجهت الحكومة الايرانية في حينها التهديدات الغربية بالتهديد ايضا بضرب اي دولة تقدم مساعدات لوجستية للقوات الامريكية او غيرها لضرب المنشآت الايرانية كذلك التهديد بغلق مضيق هرمز فضلا عن ذلك فانها لم تطمئن المجتمع الدولي حول البرنامج تزامن ذلك مع تصعيد اعلامي من قبل القيادة الايرانية ضد اسرائيل مما دفع الغرب الى تكثيف الضغوط على ايران مطالبة اياها بالوضوح والشفافية.

وكان لقرار الحكومة الايرانية نزع الاحتام التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد وضعتها على المنشآت واستئناف عمليات التخصيب خلافا للاتفاقيات التي توصلت اليها الوكالة المذكورة خلال المفاوضات التي استمرت ثلاث سنوات مما جعلها ازمة مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها الخيار العسكري .

وفي الوقت الذي ابدت دول الاتحاد عدم ممانعتها تبادل اليورانيوم الايراني ضعيف التخصيب بيورانيوم متوسط التخصيب يصنع كوقود نووي لمفاعل ايران من اجل انتاج النظائر الطبية والاستخدام العلمي الا ان الارقام التي كشفتها الوكالة الدولية للطاقة النووية أكدت على

^١ المصدر نفسه ص ٢١١ .

امتلاك إيران مخزوناً يصل إلى ٢٨٨٠ كغم من اليورانيوم ضعيف التخصيب وعدة كيلوغرامات من اليورانيوم مخصب بنسبة ٢٠% كما أنها تمكنت من نصب ٨٠٠٠ جهاز طرد مركزي من الجيلين الأول والثاني^١.

أحالت الوكالة الدولية الملف النووي الإيراني وبدعم من التزويكا إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٦ وصدر القرار ١٧٣٧ في ٢٣/كانون أول/٢٠٠٦ تضمن فرض عقوبات شملت المواد النووية الحساسة ووصولاً مالية لذوي العلاقة بالبرنامج من الأفراد والشركات وفي آذار من عام ٢٠٠٧ صدر القرار الثاني ١٧٤٧ ليضيف المزيد من العقوبات شملت قطاع الصناعة والأسلحة والصواريخ ولتتوسع دائرة العقوبات في قطاع الشركات لتبلغ ٢٨ شركة وفرد وموسسة أما في آذار عام ٢٠٠٨ فقد صدر قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ الذي وسع من نوعية العقوبات لتشمل قيوداً على السفر وسلعاً وتقنيات تصلح للاستخدامات المدنية والعسكرية وارتفعت العقوبات لتصل عدد الشركات إلى ٥٣ شركة. وأخيراً صدر القرار ١٩٢٩ في حزيران ٢٠١٠ ليفرض عقوبات وإجراءات فردية على أشخاص معينين وكيانات محددة كما جرى تشكيل فريق من الخبراء لمتابعة تطورات الملف^٢.

ووجدت دول الاتحاد بالعقوبات بوصفها الطريقة التي تستطيع أن تفعل فعلها فالواردات الأوروبية من إيران تراجعت ما بين عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنسبة ٤٥% والصادرات بنسبة ٩% ورأت دول التزويكبان الوضع تغير بعد فرض العقوبات ولم تكن تتوقع الحكومة الإيرانية تداعياتها على الاقتصاد الإيراني إلا أنها ظلت مصرة باستكمال البرنامج.

وهكذا فإن دول الاتحاد الأوروبي حاولت اتباع سياسة قائمة على أساس الترغيب والترهيب وقد عرضت على إيران تعاوناً نووياً وسياسياً وتجارياً لاقتناعها في تعليق تام لانشطتها النووية الحساسة غير أن إعلان إيران معاودة نشاطها النووي في آب من عام ٢٠٠٦ دفع التزويكا إلى تعليق مفاوضاتها والانتقال إلى سياسة الترغيب وبالتهديد بتحويل الملف إلى مجلس الأمن^٣.

^١ جريدة الشرق الأوسط العدد ١١٦٠٤ في ٥/٩/٢٠١٠.

^٢ جريدة الشرق الأوسط العدد ١١٧٥٤ ٢/٢/٢٠١١.

^٣ ستار جبارعلي، مصدر سبق ذكره ص ١٥.

ومع دخول عام ٢٠٠٧ أصبحت إيران تحت طائلة العقوبات اذ تضاعفت القيود التي فرضها مجلس الامن واضحى الاجماع الدولي على حظر بيع الاسلحة وتجميد الارصدة للعديد من الاشخاص الذين لهم علاقه بالبرنامج^١.

ومنذ تسلم المحافظين السلطة في إيران لم يشهد الملف النووي اي مفاجأة إلا اعلان الاستخبارات الامريكية سي اي اي عن مفاجأة كان وقعها كبير على تداعيات الملف اذ اكدت في تقرير لها بأن إيران اوقفت برنامجها النووي للاغراض العسكرية عام ٢٠٠٣ ولم تعد اليه منذ ذلك الحين وعدت الحكومة الايرانية هذا الاعلان بمثابة شهادة براءة رغم ان التقرير اشار الى ان هناك برنامجا سريريا مكذبا دعوى إيران بسلمية هذا البرنامج. ولم تغير دول الاتحاد موقفها حتى ولو تأكد لها تماما بان إيران اوقفت برنامجها لان إيران تستهدف من برنامجها ماهو ابعد من الاستخدامات السلمية حسب رأيها.

صعدت إيران من لهجتها ازاء العقوبات الاوروبية ففي تموز ٢٠١٠ حذر رئيس الجمهورية الايرانية محمود احمدي نجاد الدول الاوروبية من تبني عقوبات جديدة ضد إيران مؤكداً بان بلاده سترد على أي عمل عدائي كما ان جميع الدول التي تقف مع الولايات المتحدة الامريكية ضد بلاده بانها دول اعداء يستدعي الرد عليها وهاجم الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عدها بانها تفضل العداة وليس التعاون^٢.

وبعد اصدار الوكالة الدولية للطاقة النووية تقريرها بتاريخ ٨/ تشرين الثاني/ ٢٠١١ حول البرنامج النووي الايراني والذي اكدت فيه (بان إيران مستمرة في برنامجها العسكري) أعرب (الان جوبيه) وزيرالخارجية الفرنسي (بان تقرير الوكالة دامغ ولا يترك مجالاً للشك في نيات إيران ويظهر انها تواصل نشاطها التقني لانتاج سلاح نووي وترفض حواراً شفافاً مع الوكالة) فيما أكد وزير

^١ نزار جاف، أوروبا في أزمة النووي الإيراني ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠/٥/١٨

الخارجية البريطاني (وليام هيغ) ضرورة ضمان التطبيق الصارم للعقوبات وسد الثغرات والعمل على دراسة اجراءات اضافية تستهدف القطاعات المهمة في الاقتصاد الايراني^١.

من جانبه فقد عبر (علي اصغر سلطانيه) ممثل ايران لدى الوكالة (بان تقرير الوكالة منحاز ومسييس وغير محترف وشدد على ان بلاده لن تتخلى عن حقوقها المشروعة وستواصل نشاطاتها النووية السلمية لكنها ستواصل احترام التزاماتها في اطار معاهدة منع الانتشار النووي)^٢. وفي كانون الثاني من عام ٢٠١١ جرت محادثات في اسطنبول (٦+١) فرنسا بريطانيا المانيا روسيا الولايات المتحدة الامريكية الصين) الا انها كانت مخيبة للامال فمن جانبها شددت الحكومة الايرانية بان لن تكون هناك تغييرات جوهرية ولن تقدم تنازلات للطبيعة السلمية للبرنامج.

خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الاوروبية في بروكسل في ١/كانون اول/٢٠١١ جرى اضافة عقوبات جديدة على ١٨٠ كيانا ايرانيا وفردا الى قوائم من تم تجميد ارصدهم وفرض قيود على سفرهم الى دول الاتحاد الاوروبي بسبب عدم تعاون ايران على صعيد برنامجها. وطالبت بريطانيا بضرورة تشديد العقوبات على ايران مركزة على اهمية عزل القطاع المالي وحذر وزير الدفاع البريطاني ليام فوكس بان القوى الغربية ينبغي ان تعمل على افتراض ان ايران يمكنها الحصول على سلاح نووي بحلول عام ٢٠١٢ وان تقدير اسرائيل حدوث ذلك عام ٢٠١٥ قد يكون متفائلاً كما عبر وزراء الخارجية الاوروبيون عن قلق بلدانهم من البرنامج النووي الايراني بوصفه يشكل خطراً على السلام في الشرق الاوسط والعالم. كما اتفقوا على مواصلة العمل على فرض عقوبات قوية حول قطاع النفط وتجميد اصول البنك المركزي الايراني^٣.

ورغم العقوبات الاوروبية والتي شملت صادرات النفط أكد وزير النفط الايراني (رستم قاسمي) في مؤتمر صحفي في ١٠/كانون اول/٢٠١١ بان هذه العقوبات ستضر بالاسواق العالمية

^١ موقع الرياض نت في ٢٠١١/١٢/١ ، فرنسا تدعو الى موقف مشترك ضد ايران www.alriyadh.com/net.

^٢ موقع bulletin.com في ٢٠١٢/١/١٢ .

^٣ للمزيد من مواقف الولايات المتحدة واوربا : ينظر مختارات ايرانية العدد ٢٢٥ ، ٢٢٦ اب وايلول ٢٠٠٦ .

كون إيران إحدى دول منظمة الأوبك المهمة وان الاختلال في صادراتها سيؤدي إلى تداعيات سلبية على السوق النفطية.

وبناءً على ماتقدم فإن هذه العقوبات والضغوط لم تغير من الموقف الإيراني قيد أملة وهذا ما أكده الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد (بان بلاده لن تتراجع قيد أملة عن الطريق الذي تسلكه).^١

وهكذا فالحكومة الإيرانية أدركت جيداً بأنها قادرة على مواجهة تلك العقوبات والتجربة الكورية الشمالية التي لا تزال ماثلة أمامها بوصفها خير أنموذج يمكن الاقتداء به من خلال مجابتهها للولايات المتحدة الأمريكية .

إلا أن المتابع لموقف الترويكاف الأوروبيه يجد الازدواجية الخفية الواضحة في التعامل للملفين الإيراني والإسرائيلي إلا أن المبررات من وجهة النظر القانونية تتمثل في توقيع إيران على اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠ التي تلزم الموقعين عليها بالابتعاد عن الاستخدامات العسكرية مقابل الحصول على مساعدة تقنية في وقت لم توقع إسرائيل على الاتفاقية.^٢

ثالثاً: أشكال الاقتراب والافتراق في الرؤيتين الأوروبية والأمريكية

في ما يخص الاقتراب بين الرؤيتين فإن جميع الدول الأوروبية وليس الترويكاف وحدها ترفض قيام الدول بامتلاك السلاح النووي لأسباب معروفة ، وهذا ما أعلنه الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً فضلاً عن الترويكاف تقترب من الموقف الأمريكي لحساسية امتلاك إيران هذا السلاح في منطقة اتفق الجميع على أنها أكثر من مهمة للعالم الصناعي الغربي ، لأن ذلك يخل بتوازن القوى فيها دون أن ننسى حزين هذه المنطقة من النفط ٦٥% من الاحتياطي العالمي ، وفي ذلك خطوره ليس على منطقة النزاع الجغرافية بقدر ما لها امتدادات في فضائها الإقليمي.^٣

^١ موقع www.slammemo.com في ٢٧ / ٩ / ٢٠٠٩ .

^٢ السيد علي الخامنئي ، حاكمية الإسلاميين النظرية والتطبيق الجزء الثالث السياسة الخارجية والتقنية النووية ، تهذيب وتعليق السيد علي عاشور ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ، ص ٣٢٠ .

^٣ ينظر: حسين الموسوي ، المسار الموضوعي للتفاوض حول برنامج إيران النووي، مركز الدراسات الاستراتيجية ٢٠١١/٧/١٣

ومن الامور ذات الصلة باقتراب الموقفين الاوربي والامريكي مع بعضهما ، ان امتلاك ايران للسلاح النووي ، يصعد من التوتر القائم في المنطقة ولاسيما في طبيعة النظرة لاسرائيل مما يهدد مسيرة السلام الهشة رغم ان العديد من المتابعين للبرنامج الايراني لا يرون انه سيوجه لاسرائيل ولا اسرائيل ستقدم على تدمير المفاعل النووي الايراني رغم كل الضجيج الاعلامي . كما ان البعض يرى ان جهود الترويكا ولاسيما بريطانيا في تبريد الازمة يأتي ضمن عملية تسويق مبرجة للغاية منها الهاء الايرانيين وشد اعصابهم للافادة من الوقت لزمن تكون فيه الولايات المتحدة الامريكية قادرة على التدخل الفعال من خلال مجلس الامن او بجهودها الفردية لمعالجة هذه الازمة ويتقارب الموقفين (الامريكي والبريطاني) في هذا الجانب حينما يكرسان جهودهما لمنع ايران من التقنية النووية لانتشار السلاح النووي في القارة الاسيوية بطريقة غير مسبوقة فالمؤكد الان ان كلا من الهند وباكستان واسرائيل وحتى كوريا الشمالية تملكه وهناك سعي متواصل لامتلاكه من قبل ايران وهذا يهدد السلام العالمي ويهدد مصالحهما حسب رؤيتهما واسيا في نظر الاستراتيجيين الغربيين عموماً، منطقة الصراع القادم للقوى الكونية.

كما يتفق الطرفان بان ازدياد انتشار اسلحة الدمار الشامل سيؤثر على البيئة ويقتل الكثير من المكونات الحياتية (وهي كلمة حق يراد بها باطل)، وهذا العذر يعطي هذه الاطراف حجة عند ناخبهم من المهتمين بالحفاظ على البيئة من التلوث .

كما يتفق الطرفان على ان حجة ايران الخاصة بامتلاك التقنية النووية لغرض استعمالها في الطاقة الكهربائية غير صحيح مادام البديل الرخيص جاهزاً من خلال استعمال النفط ومشتقاته و المتوفر بكثرة في ايران فيما يكون الانفاق على التقنية النووية باهضة وعالية التكاليف مما يضعف الاقتصاد الايراني ويزيد من عدد الفقراء ومن هذه النقطة يتدخل الطرفان في اشعار الراي العام الايراني بان موارد بلاده تتعرض للهدر مع تضمين خطابهما السياسي انتهاك ايران لحقوق الانسان مع ما يرافقها من دكتاتورية السلطة .

ان الطرفين متفقان ان لايران برنامجاً سرياً في موضوع امتلاك السلاح النووي رغم الشفافية الحاصلة من الجانب الايراني في اتفاتها مع منظمة الطاقة الذرية الدولية¹.

¹ الجزيرة نت برنامج من اوربا الموقف الاوربي من البرنامج النووي الايراني في ٢٥/٥/٢٠٠٥ .

ان اتجاه الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على ايران يعني طرد الوجود الروسي واضعافه الداعم لايران في نشاطها النووي في حين ان الترويكات تجد في الموقف الروسي احد معادلات القوة لدورها امام الدور الامريكى الطاغى على المسرح السياسى هذا من جانب ومن جانب اخر فان حصول ذلك يعنى إضعافاً للاقتصاد الروسى مع ما يرافقه من ازدياد العاطلين الذين تخشى دول الترويكات ان يتجهوا نحوها بحثا عن العمل وفي ذلك منافسة غير متعادلة للايدي العاملة لديها وفي الانتخابات الاخيرة كانت اهم شعارات الاحزاب اليمينية المتطرفة ان عمال اوربا الشرقية هم من يسيطروا على سوق العمالة الاوربية مما ولد ردود فعل لدى الناخب في الاتحاد الاوروبى.

ان دول الترويكات تخشى من سيطرة الولايات المتحدة على ايران وتزداد وتائر العنف وتوالد خلايا الارهاب ردا على السياسات الامريكية المناوئة للتيارات الوطنية واوربا تخشى من العنف لانها الاقرب جغرافيا لفضائه كما ان تواجد جاليات اسلامية كبيرة الامر الذي يخيفها ان تكون ساحتها حاضنة للارهاب بافعاله في حين ان الفضاء الامريكى بالقياس هو الابعد جغرافيا من ساحة الارهاب المحتملة.

ان دول الترويكات تريد ان تشعر العالم بقدرتها على الوقوف امام السياسات الامريكية غير المنصفه وفي ذلك دور اعتبارى لا يخلو من مكاسب سياسية واقتصادية ولا نهان كانت تتطابق احيانا مع الموقف الامريكى لكنها لا تؤيد التعامل مع الملف النووى الايرانى على غرار ما تم التعامل به مع العراق لذلك لن نشهد حملة عسكرية على غرار ما حصل للعراق في عام ٢٠٠٣^١.

ولكن يرى الصحفى الامريكى سيمون هيرش في مقال كتبه في مجلة دير شبيغل الالمانية في اذار من عام ٢٠٠٥ وتحت عنوان (the coming wars) بان الولايات المتحدة عدت خطة لاجتياح ايران وهذا ما يتعارض مع الموقف الاوروبى وخطة الترويكات الاوربية التي اقترحتها على ايران هو تحويل اليورانيوم الخام (الكعكة الصفراء) الى غاز سادس فلوريد اليورانيوم في مفاعل

^١ ينظر اسامة فاروق مخيمر الملف النووى الايرانى بين الترويكات الاوربية والضغط الاوربية دورية مختارات ايرانية العدد ٥٩ يونيو ٢٠٠٦ .

اصفهان على ان يجري ارساله لروسيا لاجراء عملية التخصيب النهائية له في اجهزة الطرد المركزية وبعد ذلك يعاد الوقود النووي الناتج لاستخدامه في ايران لكن ايران رفضت هذه الخطة .
في المحصلة نستطيع القول بان الجهود الاوروبية مكملة للمساعي الامريكيه الا انها تبدو اكثر مرونة فالاولى تميل الى توظيف الدبلوماسية والادوات الاقتصادية وسيلة للتهديد مع استبعادها للخيار العسكري فيما تركز الثانية على التلويح باستخدام الخيارات كافة بما فيها الخيار العسكري^١.

لقد حاولت دول الاتحاد الاوروبي وضع حد لعملية تضييع الوقت وتغيير طبيعة اللعبة لكي تكون بموقع يتيح لها التحرك بشكل افضل من خلال دفع ايران الى طاولة المفاوضات والصفقات بدون شروط مسبقة سيما ان ايران بدات تواجه تحديات كبيرة وعزلة دولية وتراجع في الاقتصاد بانعدام قدراتها الذاتية والاستثمارات.

وجاء اقتراح ادارة الرئيس اوباما على القادة الايرانيين للتفاوض معهم واجباد ارضية مشتركة لتسوية مشكلات ايران وفي مقدمتها الملف النووي وفي حالة رفضها فسيتم تشديد العقوبات.

كما اعتمد البرلمان الاوروبي مشروع قرار يطالب الدول الاعضاء في اتخاذ مواقف موحدة والتوقف عن تصدير التكنولوجيا الى ايران^٢.

وفي الوقت الذي تصاعدت الازمة بين بريطانيا من جهة وايران من جهة اخرى بسبب مهاجمة متظاهرين للسفارة البريطانية في طهران طالب وزير الخارجية البريطاني وليم هيغ في اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد في بروكسل بتشديد العقوبات على ايران وقال (سنؤيد تشديد العقوبات الاقتصادية ضد ايران على وجه الخصوص في مجال تشديد عزل القطاع المالي الايراني)^٣.

^١ جريدة الشرق الاوسط العدد ١١٤٠٥ في ٢٠١٠/٢/١٨ .

^٢ جريدة الشرق الاوسط العدد ١١٣٩٨ في ٢٠١٠/ ٢/ ١١ .

^٣ جريدة الصباح الجديد، العدد ٢١٤٦ في ٢٠١١/١١/١٧ .

الخاتمة

لاشك ان مواقف الاطراف الدولية متباعدة بشأن البرنامج النووي الايراني فاوروبا لاتزال متشددة وتمارس ضغوطاً اقتصادية وتجارية القت بتداعياتها على الاقتصاد الايراني وبما ان اوروبا اكبر شريك تجاري لها وان استمرار تلك العلاقة ينبغي ان تظهر ايران شفافية فيما يتعلق بالبرنامج اذ الجميع متفق بعدم السماح بتحول ايران الى دولة نووية والشئ الوحيد الذي يمكن ان تستخدمه اوروبا هو جعل العقوبات الدولية قوية بما فيه الكفاية لتحقيق ذلك الغرض.

رغم محاولات الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل اللتان تدفعان باتجاه التلويح باستخدام الخيار العسكري فان دول الترويكا لاتؤيد اي عمل بهذا الاتجاه لادراكها بتداعياتها في اشغال المنطقة خصوصا ان لديها حسابات تتعلق بقربها الجغرافي والمخاوف من تنامي الحركات الاصولية.

تحاول ايران ان تشرك دول اخرى في مفاوضاتها لانها تدرك جيدا بان المفاوضات في السنوات التسع الماضية مع الترويكا لم تسفر عن شئ يذكر وان توسيع التفاوض مع اطراف دوليه اخرى كتركيا والبرازيل واليابان وماليزيا وجنوب افريقيا سيساعدها في حلحلة الازمة وجاءت دعوة الرئيس الايراني للشركات العالمية العاملة في المجال النووي الى العمل من اجل تخصيص اليورانسيوم خطوة بهذا الاتجاه الا ان الولايات المتحدة الامريكية والترويكا رفضتا توسيع المفاوضات وكذلك التوسع في عملية التخصيب.

من الواضح ان الموقف الاوربي لا يختلف كثيرا عن التوجهات الامريكية في المدة الاخيرة من ناحية المضمون والجوهر بل اصبح احيانا اكثر تشددا فيما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية ولكنه يختلف من ناحية الاسلوب في التعامل مع الملف لان اوروبا تؤيد علانية الموقف الامريكي فيما يتعلق بالمخاوف من الطموحات النووية الايرانية الا انها تقف ضد اللجوء الى الخيار العسكري لانها تدرك جيدا بان ايران ستتحول الى دولة تسودها الفوضى والاضطراب اشبه بما حدث في افغانستان والعراق وتكون مسرحاً لنشاطات الجماعات الرديكالية والجماعات المتطرفة.

Abstract

The Attitude of the European Troika towards Iran's nuclear program

Assistant professor:
Amer Kamel

Europe has been associated with Iran in economic interests, yet, despite the sanctions imposed by USA on Iran since the mid-eighties, but Europe has distanced itself from those sanctions.

In 2002 Iran's nuclear program is exposed, a matter that led the Europeans to make a delegation included three countries: Britain, Germany and France to persuade Iran to freeze its program, but the negotiations, which lasted until the end of 2006, did not result in anything but just increased the insistence of the Iranian government to continue the program. This led the Security

Council to issue four decisions to pressure on Iran and to respond to the international community. For its part, the Iranian government believed that the nuclear program for peaceful purposes and it has the right to develop it.